

قصي همرو

(2020-23 مارس)

[بعد الإعلان عن خبر تعيين شخصي في مركز البحوث والاستشارات الصناعية، قمت بنشر مكتوب عام، مقسوم إلى جزئين،¹ في الوسائط (وخاصة صفحتي بفيستوك) توضّح حيثيات التعيين وما يعنيه، وكذلك ما أنا ملتزم به فيما يخص المهام المتعلقة بالوظيفة وأخلاقيات المهنة. يمكن قراءة المكتب أدناه، ثم قراءة خطاب الاستقالة، وقراءة التقرير المختصر للإنجازات والأنشطة التي تمّت بالمركز منذ استلام المهام وحتى إنائها، للحكم على التجربة بصورة وافية].

(الجزء الأول)

مساء 19 مارس، تم الإعلان عن خبر تعيين شخصي في مركز البحوث والاستشارات الصناعية (وهذا اسمه الذي أعرفه - وسنسمّيه اختصاراً "مركز البحوث" في بقية هذا المكتوب)، وهو وفق معلوماتي مؤسّسة "شبه حكومية" (parastatal)، أي تتبع لهيكل القطاع العام للدولة لكن تحظى باستقلالية نسبية عن الوزارات والمؤسسات السيادية، ويُفترض بها - أي المؤسسات شبه الحكومية، أو الموازية للدولة - أن تكون أذرعاً استراتيجية تستثمر فيها الدولة لخدمة أجندة قطرية، تنموية وهيكلية معيّنة، لا تقتصر على القطاع العام فحسب وإنما تتفاعل مع بقية القطاعات الفاعلة في البلاد (كالقطاع الخاص والمجتمع المدني، وأحياناً بعض الشركاء الدوليين والإقليميين). بالنسبة لمركز البحوث هذا، فهو يعد الذراع الفني لوزارة الصناعة والجهة الرسمية للاستشارات الصناعية للقطاعين العام والخاص، أي أنه يشغل على البحوث والتطويرات المعنية بتحسين أوضاع الصناعة في السودان، بكافة محاورها. في هيكل الدولة العام، يتبع مركز البحوث هذا لوزارة الصناعة والتجارة (بخلاف الكثير من مراكز البحوث الأخرى المماثلة له والتي تتبع لوزارات أخرى أو أحياناً لمجلس رئاسة الوزراء مباشرة).

خبر التعيين صحيح، وقد أتى وفق فحص للسيرة الذاتية والمؤهلات المتصلة بالمهام المتوقعة، وهو وظيفة فنية وإدارية تقوم على مسؤولية العمل مع فريق المركز (من باحثين وفنيين وإداريين وغيرهم) لاستيفاء المركز لأهدافه بما يساهم بدفع عجلة التنمية الصناعية في البلاد قدماً، بالتنسيق مع الفاعلين المعنيين في كافة البلاد. الاختيار يأتي من وزارة الصناعة والتجارة (تحديداً من الوزير)، ويبدو في هذه الحالة أن التصديق على قرار التعيين يأتي من رئاسة مجلس الوزراء.

للمزيد من المعلومات العامة عن مركز البحوث والاستشارات الصناعية يمكن الاطلاع على هذه الوصلة:

<https://www.sudaress.com/suna/1019972>

¹ الجزء الأول: نشر في 20 مارس 2020: <https://www.facebook.com/Gussai/posts/10158371175073243>
الجزء الثاني: نشر في 23 مارس 2020: <https://www.facebook.com/Gussai/posts/10158383825228243>

في هذه الظروف، ووفق هذا السياق، أحب توضيح مسائل مهمة، للجميع:

أ/ مراكز البحوث والاستشارات، بطبيعتها، أماكن للفحص والتقييم الموضوعي والتأهيل الفني، والنظر في المدى الزمني المتوسط والبعيد للقضايا المعنية (في أغلب الأحوال، إذ لا تنظر في القضايا ذات المدى القصير إلا في حالات نادرة)، لأن طبيعة البحوث مجملاً أنها لا تؤدي خلاصاتها في إطار زمني سريع. تتنوع تخصصات مراكز البحوث وعلاقتها بسلطة الدولة، لكن تخصصات هذا المركز واضحة ومفهومة، ومستوى استقلاله من الحكومة نسبي لكن مهم لفهم وضعه.

ب/ مراكز البحوث والاستشارات ليست مراكز صنع قرار، لكنها تمد صنّاع القرار بالذخيرة المعرفية والخبرة وبالتوصيات المبنية على الدلائل المعرفية (evidence-based policy recommendations). أحياناً، وحسب السياق، يلعب من هم في قمة هذه الهياكل دور الاستشاريين والناصحين (advisors) لصنّاع القرار ومقرري السياسات في الدولة في قضايا تتعلق باختصاصهم. بنفس القدر، تقدم مراكز البحوث استشارات وتوصيات عامة، على مستوى المجتمع والقطاعات الإنتاجية المعنية. كل قنوات الاتصال هذه (مع صنّاع القرار ومع المجتمع) تتطلب قدرات اتصالية في شرح وتبسيط المسائل الفنية ثم تقديمها لأصحاب المصالح (stakeholders) في باقات يمكنهم الاستفادة العملية منها. وفق ذلك، فإن جانباً مهماً من مراكز البحوث هو جانبها الإعلامي/المعلوماتي العام.

ج/ مثل حال الكثير من التعيينات غير السياسية في القطاع العام وشبه العام، هنالك شروط مهنية على المرشحين استيفائها، ثم هنالك عوامل اختيار تتنوع بين ملء فراغات الكفاءة المماثلة في مؤسسات متعددة في البلد (مثل الجامعات ومؤسسات البحوث الأخرى) وبين انشغال بعض الكفاءات الأخرى في مناصب أخرى (أو وجودهم خارج البلاد في التزامات قد لا يستطيعون أو لا يريدون تغييرها حالياً). وفق كل ذلك، ليس المجال مجال افتراض بأن منصب إدارة مركز بحوث كهذا يعني أن صاحبه أفضل شخص في هذا المجال في البلاد، أو شيء من هذا القبيل. هي فقط عملية استيفاء شروط ضمن عدد محدود من المرشحين الذين تجاوزوا تصفيات معينة وأبدوا استعداداً لقبول المهام وتحمل مسؤوليتها. كذلك، باعتباره مساحة بحوث وتطوير، فإن نجاح مركز البحوث في استيفاء أهدافه يعتمد على فريق كامل من الكفاءات والخبرات التي تعمل سويًا بقدر مطلوب من التناغم والتفاهم.

د/ بالنسبة لي، فهذا النوع من مراكز البحوث مألوف، إذ منذ العام 2013 وأنا متّصل في العمل مع مراكز مثله حول إفريقيا عموماً، وخاصة في تنزانيا. كذلك، في العام 2016 تحديداً قمت بمسح واسع لهذه المراكز في تنزانيا وكينيا وماليزيا، مع مسح أكبر للكتابات والبحوث المتنوعة عنها دولياً، ضمن مشروع أسفر عن إصدارات بحثية حول تاريخ وهياكل هذه المراكز في البلدان النامية وقدراتها في رفد أجندة التنمية الصناعية في بلدانها وأقرب السياسات العامة نجاعة في جعل هذه المراكز تؤدي مهامها على أفضل وجه. علاوة على أنني أعمل في مركز شبيه بهذه المراكز ولصيق بها منذ ثلاث سنوات (خارج السودان).

هـ/ كمواطن سوداني، لدي آراء ومواقف سياسية واجتماعية وثقافية معلنة، ليس في الأوضاع العامة للسودان فحسب وإنما في السياق الحالي تحديداً كذلك. مواقف وآرائي هذه لم تتغير، وهي معروضة كما هي في مواضعها. من الناحية الأخرى، هذه الوظيفة العامة محددة فنياً وإدارياً في مهامها، وأنا ملزم، بعد قبولي بها، بالالتزام بإطار مهامها، قانوناً وأخلاقاً. سأعمل جاهداً على أن لا أخلط بين مساحات العمل والرأي بما يضر الغايات الصريحة والمصالح العامة وأخلاق المهنة. منذ بضعة أشهر، وقبل أي بوادر لهذا

التعيين، سجلت كذلك موقفا عاما حول إمكانية قبول توظيفات كهذه في هيكل الدولة الحالي، في هذه المرحلة، وفق شروط ذكرتها وأعتقد أن هذا التعيين يستوفىها. من تلك الناحية صرت أمام استدعاء لمحاولة الربط بين التنظير والتطبيق، لم أسع لها ولكن لا أستطيع تجاهلها.

و/ الشيء الطبيعي في مثل أوضاع التعيين هذه، ونظرا لكوني جديدا على مركز البحوث هذا تحديدا، وعلى العمل في ظروف السودان الحالية، هو أنني سأقضي فترة مقدرة من محاولة استيعاب الأوضاع، والاطلاع على المادة المتاحة حاليا والتعلم ممن هم في الميدان، في القطاعات المختلفة، واستيعاب حجم مركز البحوث وقدراته والتوقعات التي تحدد قنوات عمله. كذلك ينبغي لي بناء ألفة مع الأجنحة العامة في السودان حاليا حول آفاق الصناعة والتنمية الصناعية في البلد. لا يعني ذلك أي خالي الوفاض تماما من رؤية واستراتيجيات وأدوات أنوي المساهمة بها ولكنها حاليا ينقصها الاتصال الكافي بالواقع السوداني كما يجب. لذلك، في الفترة القادمة، والتي تتجاوز الشهر وأكثر، لا أتوقع أن يكون بمقدوري تقديم أي تصريحات أو تعميمات واثقة، سواء للإعلام الاجتماعي أو الرسمي، حول هذه المهمة. أرجو تفهم ذلك.

ز/ في الأوضاع العادية، ما كنت بحاجة لأن أذكر هذا، لكن الأوضاع الحالية غير عادية، ولذلك ينبغي أن أقول الآتي: هذه الصفحة [صفحة حسابي بـ فيسبوك]، وصفحات أخرى خاصة بي على منصات الانترنت، كانت دوما خليطا بين القضايا العامة، الجادة، والمساحة الشخصية. لا أنوي تغيير ذلك المنوال ولا أجد أي مضطر لذلك حاليا. لست في وظيفة دستورية أو سيادية أو تعيين سياسي، كما لست شخصية ذات تأثير اجتماعي أو سياسي واسع في المجتمع السوداني عموما؛ وأحب أن احتفظ بالمقدر الممكن - قدر الإمكان - من مساحتي الشخصية المعتادة والممكنة في هذه المنصات. ينبغي أن تكون هنالك منصات مؤسسية مختلفة للتواصل بين مركز البحوث وبين المهتمين من الجمهور وأصحاب المصالح.

ح/ لا شك عندي أن أي مهمة، ذات مسؤولية عالية نسبيا، في الدولة السودانية، في هذه الفترة، هي عبارة عن ورطة وامتحان عسير أكثر من كونها تشريفا، بالنسبة لأي شخص يهمله أن يبقى مخلصا لقيم عليا، كما لست ممن يجيد الخطاب التفاؤلي والتطميني، ولا أرى أن هذا مكانه. قبول هذا التكليف لم يكن قرارا سهلا، على المستوى الشخصي، ولست واثقا من أنني اخترت الخيار الصحيح، وقد أنجح أو أفلح في هذه المهمة (أو ربما يثبت أن قرار قبولي كان خاطئا وحينها عليّ تحمّل مسؤوليته والتصرف الصحيح وفق تلك الخلاصة)، لكنني حتى الآن واثق من القراءة المنطقية والأخلاقية والتهبّوات المهنية التي جعلتني أقبل خوض التجربة. أتوقع تحديات حقيقية، وأرجو أن لا أفقد بوصلتي أثناء خوضها. يضاف لذلك فإني لا أربط نجاح أو فشل مركز البحوث في مهامه في المرحلة القادمة بشخص واحد، وعلى ذلك فإني أفضل النظر له على أنه مركز صاحب دور محوري ومفيد في المرحلة الحالية والمراحل المستقبلية، وأرجو أن أكون مفيدا لهذا المركز ولأهدافه أو، إذا لم أستطع أن أكون مفيدا، أن لا أكون عقبة أمام تحقيقه لتلك الأهداف. المجاهيل كثيرة. سنرى.

ختاما، سأعمل جاهدا على عدم تخييب ظنون من أحسنوا بي الظن - وتلك ورطة كبيرة كذلك - كما أرجو أن أستطيع استيعاب كل ما يفيد من نقد أو مناظير مغايرة تبغي نفس المطامح الإيجابية لأهل السودان.

(الجزء الثاني)

تعقيبات:

ط/ التمييز بين الحكومة والدولة، وبين السياسي ورجل الدولة (ذكر أم أنثى)، مسألة تناولناها منذ 2015 أو ما قبل ذلك، وما زلنا، ولم نذكرها عَرَضاً أو اختلاقاً. إذن فحين نقول الآن إن هنالك فرقاً كبيراً بين عضو الحكومة وبين موظف القطاع العام - مع بعض حالات التداخل الاستثنائية في أوضاع استثنائية - وأن وظيفة القطاع العام (حتى لو كانت مرتفعة الترتيب في هيكل الدولة أو المؤسسات الموازية للدولة) لا تعني بالضرورة التوافق أو الهدنة مع نمط أو مواقف الحكومة، وأن الدولة مجال أوسع وأكبر بكثير من مجال الحكومة، فنحن فقط نسير في خط متسق مع خلاصات ومواقف سابقة، ونسعى لتوطين المفهوم في المستوى التطبيقي (مثلما هو موطن فعلاً في بلدان ومناطق أخرى) ضمن المساعي العامة في بناء دولة عصرية فيها نماء واستقرار. قد نفلح أو قد لا نفلح في ذلك السعي، وقد نحسن التقدير أو نخفق فيه، لكن الحد الأدنى في طموحنا هو الأمانة الفكرية والاتساق الأخلاقي.

ي/ كما ذكرنا سابقاً: لكون الدولة العصرية أعقد وأشمل ظاهرة في التاريخ الاجتماعي، ولكونها تؤثر على كافة أحوالنا، حتى التفاصيل، في المجتمعات المعاصرة، ولكونها لا نملك أن نعزل أنفسنا منها (لأنها لن تتركنا وشأننا إذا تركناها وشأنها، وسنخسر الكثير إذا كان أداء الدولة ضعيفاً) فيصبح الأمر المنطقي أن لا نترك مجال الدولة لأهل السلطة السياسية فحسب، أو "نجردها" للحكومة بسبب اختلافنا مع تلك الحكومة أو سخطنا عليها. ما دامت هنالك منافذ وقدرات لجعل هيكل الدولة وأدائها أفضل فذلك فضاء ينبغي أن نتمدد فيه كشعوب ونفترض ملكيتنا له وأحقيتنا فيه. قلنا كذلك، منذ منتصف السنة الماضية إنه في السودان الآن، وبخلاف الوضع في الثلاثة عقود الماضية (حيث تفوّلت الحكومة تماماً على هيكل الدولة)، ورغم مشاكل الوضع الحالي الكثيرة، إلا أن هنالك منافذ وقدرات كهذه، اقتلعها الشعب اقتلاعاً، وعلينا أن نستثمرها ما استطعنا لذلك سبيلاً، وحسب قدراتنا وسعتنا. هل هذه موازنة صعبة؟ بلا شك، ولكن الحل يتطلب مواجهتها والمحاولة وفق أي فرصة معقولة تتوفر.

ك/ متابعة الأحداث بعين موضوعية، ومراقبة الحالات السابقة والأنية، والنظر في وضع البلاد لفترة دامت بضعة عقود، لا بد أن يعلّمنا دروساً عامة. أول تلك الدروس أن أوضاع البلبلية، والمعصية، التي نعيشها جميعاً اليوم لا يمكن أن تستثنى أحداً. إذا كان هنالك سخط عام - وهو سخط مشروع - من أداء الحكومة (سواء من ناحية الزمن الذي تستغرقه لتنفيذ الوعود أو من ناحية أسلوب إدارتها للأزمات أو من ناحية التشكيلة الحكومية نفسها) فمن الغرور أن يفترض شخصٌ ما، مهما كان وضعه، أنه سيفلت من ذلك السخط ومن المساءلة: كيف أتيت لهذا المكان؟ ومن الغرور أيضاً أن يقول ذلك الشخص ببساطة: لأنني مؤهل له فحسب. فالتأهيل المهني في أغلب أحواله ليس حظوة لشخص واحد في مجتمع كامل. لا توجد وظيفة في جهاز الدولة، أو حتى في الحكومة، لا يصلح لمثلها إلا شخص واحد فقط في كل البلاد، معروف ومضمون. كما يقول السودانيون "حواء والدة"، ورغم أننا عموماً في السودان، مثل دول نامية كثيرة، لدينا نقصان في الكفاءات المهنية والفنية (وهذه حقيقة موثقة) ولدينا مشاكل كبيرة في هجرة الكفاءات وصعوبة عودتها، إلا أن الكفاءات ليست غائبة تماماً. وفق ذلك، فإن هنالك وظائف يتم ملؤها وفق شروط مستوفاة، وتتم فيها المراهنة على حسن الاختيار، ولكونها مراهنة فهي ليست مضمونة--العبارة تكون بالنتائج، بالأداء؛ وهذا هو الامتحان.

ل/ غياب المعلومات الواقعية من شأنه أن يستفز أي شعب على قدر من الوعي بحقوقه وطموحاته، دع عنك أن يكون شعباً في أجواء حراك ثوري. وهذا فقط نموذج واحد من النماذج: إذا كان الشباب السوداني الثائر، بصورة عامة، قد تلمّظ برداء النظام السابق

لسنوات طوال، ثم انتفض على ذلك النظام وخاطر بكل شيء من أجل تغييره، وضجّى بالكثير من أجل ذلك - دماء ودموع وعرق وزمن - فإن طبيعة الأشياء تقول إن لديه توقّعات جادة من عملية التغيير تلك. فإذا كان غياب فرص العمل الكريم إحدى تلك المسائل التي أثارت سخط الناس من النظام البائد، وإذا كان ذلك النظام قد ذهب منذ عدة أشهر - على الأقل ذهب بصورة كبيرة - وما زال الكثير من الشباب ينتظرون بفارغ الصبر أن يرون على الأقل إعلانات فرص العمل، وفرص التقدم المهني، في القطاع العام، من أجل أن يمّموا في طلب تلك الفرص بصورة مفتوحة ومعقولة، فما الذي نتوقّعه حين يسمعون، بين اليوم والآخر، أن فلانا تم تعيينه في المكان الفلاني، وفلانة الأخرى تم تعيينها هنالك، وهم لم يسمّعوا حتى بأن تلك المناصب كانت شاغرة وأن هنالك بحث عن من يشغلها؟ بطبيعة الحال سيكون هنالك سؤال: من أين لكم هذا؟ ولما لم نعرف نحن أي شيء عن هذه الفرص ولا حتى كيف تمّت عملية الاختيار؟ ما يستفز الناس هنا، أكثر من أي شيء، هو غياب المعلومات الوافية عن صاحب الشأن الأساسي: الشعب. وتوفير تلك المعلومات مسؤولية الجهات التي قامت بالتعيين، بالتأكيد.

م/ من السذاجة أن ينظر المرء لأوضاع كهذه بصورة شخصية، أو يتعامل مع حالته كاستثناء من الحالة العامة. كل واحد فينا مسؤول أن يقيّم مدى قدرته على ملء المكان الذي وُضِع فيه، وأن يقيّم الطريقة التي تم بها وضعه في ذلك المكان، وأن يقيّم كذلك خياراته بين قبول المهمة أو تركها، وأن يتحمل مسؤولية خلاصاته وقراراته تلك، أمام نفسه وأمام القانون وأمام التاريخ (ما دام لم يُرغم على خياراته إرغاما). ذلك بغض النظر عن مدى نبل أو عادية الأسباب التي بينه وبين نفسه في اختيار ما اختاره. أكثر من ذلك، فإن من يضمن نفسه، ومن يظن أنه بإمكانه، بيسرٍ وسلاسة، أن يقطع مياها عكرة من ضفة إلى الضفة الأخرى، بدون أن يعرض نفسه لاحتمال أن يصيبه الكثير أو القليل من عكر تلك المياه (وليس هنالك جسر متوقّف مسبقاً لذلك العبور)، فذلك شخص واهم وغير مستعد حقيقة لخوض ما ينوي خوضه.

س/ في نفس الوقت، وحتى في أفضل أحوال الشفافية والاستقرار، فإن النقاش العام حول مدى كفاءة فلان أو إعلان للمهمة المعنية أمر لا يتوقف. إذا نظرنا للبلدان المستقرة سياسياً، والتي بها أنظمة خدمة مدنية واضحة المعالم، فسنرى أن ظاهرة توظيف أشخاص من خارج منظمة ما لإدارة تلك المنظمة ليس أمراً نادراً، بل معتاداً، وفي العادة يحصل ذلك في حالات التحوّلات وخطط التغيير الكبيرة في أوضاع تلك المنظمات، وليس بالضرورة عن طريق إعلان عام. التدرج الوظيفي داخل المنظمة نفسها، أو الهيئة نفسها، ليس شرطاً دائماً (رغم أنه مهم ومعتبر في الحالات الغالبة والعادية). نفس الشيء ينطبق على منظمات ومؤسسات دولية. كذلك فتقييم الخبرة والقدرات ليس بالضرورة معادلة حسابية لكنه يشتمل على شروط ينبغي استيفاؤها. أذكر مثلاً، في تاريخ مدينة تورونتو (كندا) القريب، أن مدير شركة النقل العامة للمدينة (وهي من أضخم مدن أمريكا الشمالية، وشركة النقل هذه شركة قطاع عام) - آدم جيامبروني - تم تعيينه وهو شاب قليل الخبرة المهنية، وتخرج من الجامعة بشهادة في الأركيولوجيا (لكنه كان نشطاً سياسياً)، ثم حصلت تغييرات أساسية في ظل إدارته جعلت أداء شركة النقل أفضل وأوسع بشهادة الجميع، لدرجة أن جيامبروني صارت تتنافس عليه مدن كبيرة أخرى حول العالم لتعيينه في إدارتها لبعض الوقت حتى يقوم بتحسين أحوال المواصلات فيها ويضع نظاماً جيداً ثم يذهب للمدينة التي بعدها. حتى الآن، هنالك تساؤلات ونقد لتعيينه الأول في إدارة شركة النقل (رغم أنه كان تعييناً قانونياً وفق نظام خدمة مدنية مستقر وشفاف عموماً). في أفضل الأحوال رضا كافة الناس غاية لا تدرك، فما بالناس بالأحوال الأدنى من ذلك.

ع/ الثورات يصنعها من هم في الميدان، وليس لغيرهم شرفٌ مساوي، إنما يمكن لمن كانوا خارج الميدان أن يحظوا بشرف دعم من هم في الميدان، ونصرتهم بشتى السبل الممكنة والمفيدة. كذلك ليس من مصلحة أي ثورة تغيير سياسي-اجتماعي أن تصيح المناصب والوظائف في إحدى مراحلها مكافآت (أو محاصصات) بدل كفاءات (أو تكاليف). من ناحية أخرى، إذا كان هنالك أشخاص ساهموا بما استطاعوا في دعم ونصرة حراكٍ مجيد، وبولاء كبير لأهل القضية، بلا استعراض ولا تضخيم - وهؤلاء كثيرون في بقاع الكوكب خارج الميدان - فمن غير المنصف أن يقال عنهم لاحقاً إنهم كانوا بعيدين ولا مبالين ثم صاروا الآن متطفلين على الغنائم. الإنصاف منزلة بين التضخيم والتقزيم.

ف/ على المستوى الشخصي، أختتم بقول الآتي (وهو مجملاً تكرر لما قلته سابقاً): معلوماتي الواضحة أن التعيين الذي جرى مؤخراً كان وفق تقييم السيرة المهنية والكفاءة، وبعد مراجعة ومقارنات، وكان ذلك أحد أسباب قبولي للتكليف. الكثير في الأسافير والوسائط ربما يعرفونني عبر كتاباتي في مسائل متنوعة (أو ربما لا يعرفونني) ولكن معظمهم لا يعرفون بالضرورة سيرتي المهنية أو مؤهلاتي المعنية بالوظيفة التي كُلفت بها مؤخراً؛ لكن السؤال عن مجمل عملية الترشيح والاختيار سؤال مشروع، ويوجّه للجهة التي قامت بتلك العملية. وهذه المهمة عموماً بالنسبة لي تكليف ثقيل وصعب، وامتحان عسير، وتحت ظروف معقدة وملينة بالمجاهيل والمحدوديات في مناخ مزعج، لكنني أتطلع لمواصلة العمل كتفا بكتف مع أولئك الذين يشتغلون حالياً ويبذلون ما بوسعهم لجعل الأوضاع أفضل. لست سياسياً (بالمعنى المتداول لصفة السياسي) وأنفر من الخطاب السياسي الذي ديدنه التطمين والتفاؤل واللباقة بدلا عن مصارحة أصحاب الشأن (الشعب) بحقائق الأوضاع والاحتمالات. لست عضواً في طاقم الحكومة، ولم أكن يوماً عضواً في حكومة ما، ولا أدري إن كنت سأكون يوماً ما، وإنما صرت مؤخراً موظف قطاع عام في السودان (كما كنت موظف قطاع عام سابقاً لكن ليس في السودان وليس بنفس المستوى الوظيفي)، والفرق بين عضو الحكومة وموظف القطاع العام واضح بالنسبة لي إن لم يكن واضحاً لآخرين، وأنا مسؤول من فريقي لا من فهمهم. لا أنوي أن أصبح كائناً ببعيداً واحد أو أنحصر في المسمى الوظيفي، لكن لدي حالياً أولويات تقتضي المسؤولية التركيز عليها أكثر من غيرها. لن أستطيع متابعة أو تناول كل جوانب النقد والاختلاف (والتقريب) التي تتعلق بهذا الأمر، ولا ينبغي لي، ولن أسعى لإرضاء الجميع، لكنني سأحاول الاستفادة من عموم ما يصلني من صور النقد والنصح التي تعين على تحسين الأداء. وكما قلت، فالمجاهيل كثيرة، فلست أدري إلى أين تمضي الأمور، لكنني سأحاول أن أفعل ما بوسعي للمساهمة في مضى احتمالات إيجابية، أي مفيدة للناس.

الاحترام للشعب السوداني،